

الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية

أحمد الكواز

الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية

أحمد الكواز*

ملخص

تهتم الورقة بعرض موجز لواقع التنافسية الإجمالي في عدد من الدول العربية، وأهم المحددات المؤثرة على التنافسية: القدرة على الابتكار، والكفاءة، ودور وفرة عوامل الإنتاج، وأهمية محددات الإستثمار، ومجموع عوامل الإنتاج في هذا المجال. تتطرق الورقة بعد ذلك لحالة التنافسية الصناعية التحويلية في عدد من الدول العربية، بالإعتماد على عدد من المؤشرات منها القيم المضافة، وحصة الفرد من القيمة المضافة، والتنوع الصناعي والرقم القياسي لأداء التنافسية الصناعية التحويلية، لعدد من الدول العربية ذات الإحصاءات المتوفرة، مقارنة بأهم الدول المنافسة للمنتجات العربية في أهم الأسواق التصديرية: الإتحاد الأوروبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مع تركيز على الحالة المصرية، لتوفر البيانات، ولقدم التجربة المصرية في التصنيع. تحدد الورقة، بعد ذلك، عددا من المنتجات الصناعية التي تواجه منافسة أكبر من الصين وتركيا. وما يستتبع ذلك من إعادة هيكلة كلية وصناعية محليا لمواكبة شروط التنافس دوليا.

The Competitive Performance of Manufacturing Industry in a Number of Arab Countries

Ahmed Alkawaz

Abstract

This paper reviews the current overall state of competitiveness in Arab Countries, and its main determinants: innovative capacity, efficiency, the availability of production factors, and determinants of investment. Then, the paper tackles the competitive performance of the manufacturing activities in a number of Arab countries. This is done with reference to selected industrial indicators, such as value added, per capita value added, manufacturing exports, diversification index, and industrial competitive performance indicators. A comparison analysis is followed with the main foreign competing countries in the two exporting markets, i.e. China and Turkey. A special reference is made to the Egyptian case due to data availability and the long experience of industrialization. Certain manufactured products are identified as facing serious competition in the markets in question. This requires structural and industrial rehabilitation to cope with these findings.

* عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المقدمة

تعتبر تنافسية الدول من أهم المحددات التي اتسمت بها تجاربها بعد تبني إستراتيجية تشجيع الصادرات منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، كبديل لإستراتيجية إحلال الواردات التي سادت خلال فترة الثلاثة عقود السابقة تقريباً لعقد ثمانينات نفس القرن. وذلك انطلاقاً من قناعة نظرية بأن الأسواق الخارجية هي أقرب للكفاءة من الأسواق الداخلية بفعل التشوهات السعرية، وغير السعرية المرافقة للأسواق الثانية في حالات كثيرة. إلا أنه من الصعوبة بمكان ربط الكفاءة بالتوجه الخارجي وحجبها عن التوجه الداخلي، وذلك لنجاح العديد من الدول في جنوب وجنوب شرق آسيا في تطبيق المراحل المختلفة لسياسة التوجه للسوق المحلي، والانتقال التدريجي للتوجه للسوق الخارجي. أما بقية الدول، خاصة في أمريكا اللاتينية، والدول العربية، فقد ارتكبت خطأً واضحة في تطبيق سياسة التوجه للسوق المحلي خاصة من خلال جمود هذا التوجه عند مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية، وجمود الاتجاه نحو السوق المحلي، (بفعل عدم مقاومة فئات المصالح التي ارتبطت بالسوق المحلي) وعدم التحول تدريجياً لسوق الصادرات.

لقد ترتب على هذه الآليات وغيرها (خاصة عدم النجاح النسبي في خلق مؤسسات تعليمية وتدريبية تنتج مخرجات عالية التدريب والإنتاجية) تعرض الدول العربية لصدمة خارجية مفاجئة عند التحول من السوق المحلي إلى السوق الخارجي، وذلك بفعل ضعف (أو في حالات كثيرة غياب) القدرة على المنافسة التي لم يتم الإعداد لها خلال ثلاثة أو أربعة عقود من تبني سياسة إحلال الواردات في أغلب الدول العربية. لذا فقد واجهت هذه الدول ولا زالت تواجه مراحل تحول للتأقلم مع متطلبات السوق الخارجي: الحاجة لإنتاجية مرتفعة، وتطور تقني، وقدرة عالية في التفاوض، ومعرفة متمرسة في النظم المالية والمصرفية والتأمينية ونظم النقل والشحن الدولية، وغيرها الكثير.

تحاول هذه الورقة تسليط الأضواء على واقع المنافسة في عدد معين من السلع المرتبطة بالصناعة التحويلية في عدد من الدول العربية (حسب توفر البيانات والمعلومات اللازمة لتركيب الرقم القياسي للتنافسية الصناعية التحويلية) مقارنة بأهم الدول الأجنبية المنافسة في أهم الأسواق الخارجية: السوق الأوروبي، وسوق شمال أفريقيا. وتعتمد الورقة على تصنيف السلع المصدرة حسب المحتوى التقني المطلوب التصاعد في مكوناته: من المنخفض إلى المتوسط إلى المرتفع، على حساب محتوى الموارد خاصة منها تلك الموارد القابلة للنضوب والمطلوب تخفيض الاعتماد عليها، وذلك ضماناً لتحقيق مكاسب تنافسية في السوق الخارجي. وتركز الورقة على بيانات الحالة المصرية، وذلك لتوفر المعلومات. وبناء على ذلك فن القسم الأول يهتم بتنافسية الدول العربية بالاعتماد على نتائج تقرير التنافسية العالمي، وتقرير التنافسية العربية. حيث ستم الإشارة إلى محددات التنافسية الثلاث، وكذلك تصنيف الدول العربية حسب محدداتها التنافسية. بعد ذلك يهتم القسم الثاني بكيفية تنافسية الصناعة التحويلية العربية بالاعتماد على الرقم القياسي للاداء الصناعي التنافسي المقترح من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكوناته الفرعية الأربعة، وتطبيق هذا المؤشر على حالات عدد من الدول العربية مقارنة بأهم المنافسين الصناعيين في أهم الأسواق الخارجية. وأخيراً يختم القسم الثالث بعدد من الملاحظات الختامية.

تنافسية الدول العربية : الإطار العام

إن تنافسية القطاع الصناعي لا تعمل في فراغ، فهي نتاج وضع تنافسي كلي. لذا فإنه من المناسب الإشارة باختصار لأهم مؤشرات التنافسية للدول العربية، وتلك الخاصة بالدول المرجعية (تركيا، والصين) باعتبارهما من أهم الدول المنافسة للدول العربية في أسواق صادراتها، سواء في دول الوطن العربي وشمال أفريقيا، أو في أسواق المجموعة الأوروبية. فإذا ما أخذنا على سبيل المثال مؤشر الرقم القياسي للتنافسية الصادر من تقرير التنافسية العالمي لمنتدى العالم الاقتصادي Economic Research Forum لعام (2009-2008)، فإنه يلاحظ في الجدول (1)، أن الدول العربية المشمولة بالرقم (13 دولة) تأخذ المراتب الموضحة في الجدول أدناه من مجموع (134) تمثل عدد الدول المشمولة في التقرير (المرتبة الأقل الأفضل).

جدول رقم (1): ترتيب الدول العربية الواردة في تقرير التنافسية العالمي
مقارنة بالدول المرجعية (2008-2009)

المرتبة	الدولة العربية
26	قطر
27	السعودية
31	الإمارات
35	الكويت
36	تونس
37	البحرين
38	عمان
48	الأردن
73	المغرب
78	سوريا
81	مصر
91	ليبيا
99	الجزائر
131	موريتانيا
53	تركيا
26	الصين
21	ماليزيا

المصدر: WEF, 2008.

وكما يلاحظ، فإن هناك ثلاث دول عربية (قطر، والسعودية، والإمارات) تقع ضمن مراتب الربع الأول الأفضل (33.5 - 1). في حين تقع خمس دول (الكويت، وتونس، والبحرين، وعمان، والأردن) ضمن مراتب الربع الثاني الأفضل (67.0 - 33.6). في حين تقع بقية الدول العربية المشمولة في التقرير (المغرب، وسوريا، ومصر، وليبيا، والجزائر) ضمن مراتب الربع الثالث (100.5 - 67.1). وتقع موريتانيا ضمن مراتب الربع الأخير (134.0 - 100.6).

إن مثل هذا الأداء يستدعي التعرف على أهم محددات التنافسية وترتيبها ضمن الـ (134) دولة. وتتضمن هذه المحددات ثلاث فئات رئيسية، حسب وجهة نظر معدي التقرير، وهي: أولاً، المتطلبات الأساسية (المؤسسات، والبنية الأساسية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي)، وثانياً، معززات الكفاءة Efficiency Enhances (التعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة أسواق العمل، ومدى تعقد الأسواق المالية، والاستعداد التقني، وحجم السوق)، وثالثاً، الابتكار والعوامل المعقدة Innovation and Sophistication Factors (تعقد العوامل، أي القدرة على إدارة الأعمال بتميز بهدف رفع الإنتاجية، والابتكار). واعتماداً على هذه المحددات يبين الجدول (2) عرضاً لأداء الدول العربية المشمولة في التقرير لهذه المحددات، مقارنة بدول مرجعية (تركيا، والصين). وكما نلاحظ فإن حالة الدول العربية أفضل (نسبياً) في حالة الفئة الأولى من محددات التنافسية، أي المتطلبات الأساسية. أما في حالة الفئتين الأخريين (معززات الكفاءة، والابتكار وتعقد العوامل) فإن أوضاع الدول العربية أسوأ تنافسياً (ما عدا حالة تونس في الفئة الثانية، الابتكار وتعقد العوامل). علماً بأن مكونات الفئة الأولى ترتبط أساساً بالمحددات الاقتصادية البحتة، في حين ترتبط محددات الفئتين الثانية والثالثة بالمحددات الرئيسية والكامنة Potential للتنافسية، وهو الأمر الذي يلقي بأعباء إضافية لإعادة تأهيل الأسواق السلعية المالية، والقدرات التقنية، وإدارة الأعمال، والتدريب، وإصلاح أسواق العمل، التي ترتبط بطبيعتها بالأجل الطويلة، وليست القصيرة كما هو الحال في حالة مكونات الفئة الأولى (المتطلبات الأساسية المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والصحة والتعليم الأساسي والبنية الأساسية).

واعتماداً على تصنيف تقرير التنافسية العربية لعام 2007 (WEF, 2007)، يلاحظ التفاوت في محددات التنافسية حسب الفئات الثلاث ما بين الدول العربية، الجدول (2):

جدول رقم (2): اتجاهات محددات التنافسية في الدول العربية حسب الفئات الثلاث، 2007

الدولة	اتجاهات المحددات
المجموعة الأولى: الدول العربية الموجهة بالابتكار:	
دولة الإمارات العربية المتحدة	أداء اقتصادي كلي قوي، ضعف في التعليم والابتكار.
دولة قطر	تفوق في الأداء الاقتصادي الكلي، مع الحاجة لتحسينات في البنية الأساسية وتعقد الأعمال.
دولة الكويت	بيئة اقتصادية كلية ممتازة مع ضعف التعليم والابتكار.
مملكة البحرين	أداء اقتصادي كلي جيد، ومؤشرات اقتصادية/ اجتماعية جيدة، مع فجوات في التعليم العالي والتدريب.
المجموعة الثانية: الدول العربية الموجهة بالكفاءة:	
الجمهورية التونسية	مؤسسات مستقرة ونتائج تعليمية جيدة، مع ضعف في البنية الأساسية والنظم المالية.
سلطنة عمان	مؤسسات متطورة وأسواق عمل كفوءة، مع حاجة لتحسين التعليم وتعقد الأعمال.
المملكة الأردنية الهاشمية	أسواق كفوءة، ومؤسسات خاضعة للمساءلة، مع انخفاض في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، ونقل تقني متواضع.
الجمهورية الليبية	مؤشرات اقتصادية كلية ممتازة، إلا أن البنية الأساسية غير ملائمة، مع ضعف في نوعية التعليم.
الجمهورية الجزائرية	بيئة اقتصادية كلية ممتازة، مع تخلف تقني.
المجموعة الثالثة: الدول العربية الموجهة بالعوامل:	
جمهورية مصر العربية	مؤسسات وبنية أساسية جيدة، إلا أنها ضمن أعلى الدول عجزاً بالموازنة.
المملكة المغربية	بنية أساسية جيدة، وأسواق كفوءة، إلا أن رأس المال البشري بحاجة ماسة للتحسين.
الجمهورية العربية السورية	مستوى منخفض من الفساد، مع مؤشرات اقتصادية/ اجتماعية جيدة، وفي ظل بيئة اقتصادية كلية ضعيفة، مع حماية مرتفعة.
موريتانيا	مؤسسات قوية نسبياً مقابل أداء عام ضعيف خاصة في مجال الاختلالات الاقتصادية الكلية.

وظالما أن أحد أهم محددات النمو (نظرياً) هو الاستثمار، فإنه من المتوقع أن يتأثر معدل النمو إيجابياً بارتفاع معدل الاستثمار. فقد شهدت دول الوطن العربي معدلات استثمار مرتفعة، سواء الدول النفطية أو غير النفطية، بعد الصدمة النفطية في عام 1973، وصلت كمعدل، إلى (23%)، وارتفع هذا المعدل ليصل إلى (28%) خلال الفترة (1981-1985). الملفت للنظر أنه رغم ارتفاع هذا المعدل إلا أنه ترافق مع معدل نمو سالب (2.1-) خلال الفترة الأخيرة. وهنا يثار التساؤل التالي: إذا كان الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو فلماذا تدهور الثاني عند تحسن الأول؟ قد تكون الإجابة على هذا التساؤل بأن ارتفاع معدل الاستثمار في بداية ثمانينات القرن الماضي هو استجابة لارتفاع معدلات النمو في السبعينات، بدلاً من كونه السبب وراء انخفاض معدلات النمو لاحقاً (1981-1985). وقد لاحظ تقرير التنافسية العالمي للدول العربية (WEF، 2007) أنه رغم الانخفاض البسيط في الاستثمار إلا أن معدلات نموه ظلت عالية بالمقاييس الدولية. ففي الوقت الذي لم تصل به إلى مستويات الدول المصنعة حديثاً في جنوب وشرق آسيا، إلا أنها قابلة للمقارنة مع تلك السائدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأعلى بكثير من تلك السائدة في الدول النامية الأخرى سواء في ثمانينات أو نهاية القرن الماضي.

ومساهمة في الإجابة على السؤال أعلاه، فقد أوضحت العديد من المسوحات الحديثة الخاصة بمحددات النمو أن الاستثمار قد لا يكون هو المحدد الرئيسي للنمو (تطبيقياً)، ذلك حسب نتائج مسوحات عديدة مثل (Easterly and Levine, 2001). علماً بأن ظاهرة عدم الاتساق بين سلوكي الاستثمار والنمو لا تقتصر على الدول العربية فقط، بل تمتد إقليمياً وعالمياً. ومن ضمن المحددات التي عادة ما يستشهد بها لتفسير النمو، ما عدا عامل الاستثمار، هي تلك الخاصة بعدم كفاءة اليات تحويل المدخرات إلى استثمارات من خلال أسواق رأس المال. وبالاعتماد على مؤشر الرسملة السوقية (إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق/ الناتج المحلي الإجمالي)، كمؤشر لمدى عمق التعامل مع الأسواق الرأسمالية، يلاحظ أن قيمة هذا المؤشر قد وصلت في عام 1995 إلى حوالي (251%) في ماليزيا، و (124%) في المملكة المتحدة، و (35%) في كوريا الجنوبية. في حين لم تتجاوز لنفس السنة (13%) في مصر، و (22%) في تونس، مع تقدم نسبي في حالة الكويت (53%)، والأردن (69%). مع تدهور هذه النسبة في تركيا (12%)، والصين (6%). أما عام 2005 فقد شهد تطوراً ملموساً في حالة أغلب الدول العربية، حيث وصلت النسبة في الأردن إلى (298%)، والإمارات (174%)، والكويت (161%)، مع انخفاض ملموس في حالات عُمان (50%)، والمغرب (46%)، وتونس (10%)، وتطور في حالة تركيا (44%)، والصين (35%) (The World Bank "a").

إن ضعف دور أسواق رأس المال (معبراً عنها هنا بانخفاض نسبة الرسملة السوقية في ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي) قد يفسر أحد أسباب عدم تحول المدخرات إلى استثمارات ومن ثم تعزيز معدل النمو. إلا أن دور أسواق رأس المال قد تحسن نسبياً في العديد من دول الوطن العربي في العقد الأول من القرن الحالي. وبالتالي لم تشهد الفترات الحديثة ظاهرة الاتجاه الموجب لمعدلات نمو الاستثمار، والاتجاه السالب كمعدل النمو (بلغ معدل الاستثمار خلال الفترة 1995-2006 حوالي 20.6% يناظرها معدل نمو 4.6%) رغم أن معدلات الاستثمار المرتفعة لم تترجم إلى معدلات نمو مناظرة (WDI website).

ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تفسّر النمو المتواضع في الدول العربية هي انخفاض الكفاءة الاقتصادية معبراً عنها بمساهمة مجموع إنتاجية العوامل (TFP) Total Factor Productivity. فوفقاً لتقديرات (WEF, 2007) أظهرت قيم نمو مجموع إنتاجية العوامل خلال الفترة (1975-2000) نمواً سالباً في حالات الوطن العربي ككل، الجزائر، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، قطر، السعودية والإمارات. في حين لم تتجسد قيم النمو الموجبة إلا في حالة كل من مصر، وعمان، وسوريا، وتونس. وتتجسد أهم العوامل المسؤولة عن انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج في العديد من الأسباب منها: عدم الاستقرار السياسي، وتدهور شروط العمل التنافسي المحفز لزيادة إنتاجية العوامل، وضعف رأس المال البشري معبراً عنه بمساهمات التعليم والصحة في تعزيز نوعية مدخلات العمل في الإنتاج. وتعتبر تجارب فلسطين المحتلة، والجزائر، والعراق، والأردن من أفضل الأمثلة على عدم الاستقرار السياسي والإداري. أما بخصوص غياب شروط التنافسية، فتوضح أغلب مؤشرات بيئة ممارسة نشاط الأعمال الصادرة من البنك الدولي (The World Bank "b") سواء تلك المرتبطة بإجراءات الترخيص، أو أسواق العمل، أو الضرائب وإجراءاتها، أو إغلاق المصنع، أو إجراءات التجارة الخارجية، وغيرها، توضح أداءً متواضعاً لأغلب الدول العربية مقارنة بالدول الناشئة أو المصنعة حديثاً ناهيك عن الدول المتقدمة.

التنافسية الصناعية التحويلية في دول الوطن العربي

بعد التعرف على البيئة العامة لوضع التنافسية الاقتصادية الكلية للدول العربية، ودور أهم محددات التنافسية، وكذلك التعرف على سلوك النمو وعلاقته بمعدل نمو الاستثمار، وأهم المحددات وراء تخلف معدلات النمو مقارنة بمعدلات الاستثمار، يتم التطرق الآن لوضع التنافسية الصناعية التحويلية في عدد من الدول العربية للفترة التي تتوفر عنها معلومات. على أن يتم الاعتماد على أحد المقاييس المقترحة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهو الرقم القياسي للاداء الصناعي التنافسي Competitiveness of Industrial Performance (CIP) (Upadhyaya, 2008).

أولاً- مكونات الرقم القياسي:

1. الطاقة الصناعية (Industrial Capacity): حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية التحويلية.
2. الطاقة التصديرية الصناعية (Manufactured Export Capacity): حصة الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية.
3. درجة الكثافة التصنيعية (Industrialization Intensity): المتوسط الحسابي لحصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة الصناعية.
4. نوعية الصادرات (Export Quality): المتوسط الحسابي لـ: (أ) حصة الصادرات

الصناعية التحويلية في إجمالي الصادرات و(ب): حصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والعالي في إجمالي الصادرات (تصنف الأنشطة الصناعية حسب محتواها التقني إلى: أنشطة تحويلية ذات محتوى من الموارد، وأنشطة تحويلية ذات محتوى تقني منخفض، وأنشطة تحويلية ذات محتوى تقني متوسط ومرتفع، وأنشطة تحويلية ذات محتوى تقني مرتفع، الجدول (3)).

جدول رقم (3): تصنيف الأنشطة الصناعية حسب محتواها التقني (ISIC, Rev.2)

مرتفعة تقنياً	متوسطة ومرتفعة تقنياً	منخفضة تقنياً	أنشطة ذات محتوى موارد
3522: العقاقير الطبية. 3852: منتجات فوتوغرافية وبصرية. 3832: الراديو والتلفزيون والاتصالات. 3845: بناء السفن الجوية. 3849: عربات العجزة. 385: المعدات العلمية ومعدات القياس والرقابة.	342: الطباعة والنشر وما شابهها. 351: صناعات تحويلية كيميائية. 352: منتجات كيميائية أخرى. 356: منتجات بلاستيكية غير مصنفة في مكان آخر. 37: منتجات معدنية أساسية. 38: منتجات معدنية مصنعة ومكائن الآلات عدا (381).	32: صناعات الغزل والنسيج والجلود. 332: منتجات الأثاث. 361: منتجات الفخار، والصيني، والخزف. 381: منتجات معدنية مصنعة عدا المكائن.	31: أغذية ومشروبات وتبغ. 351: منتجات الأخشاب ومنتجات القلبن. 341: الورق ومنتجاته. 353: تكرير النفط. 355: منتجات المطاط. 362: الزجاج ومنتجاته. 369: منتجات معدنية غير معدنية أخرى.

المصدر: ISIC, Rev.2

ثانياً - ترميم Normalization كل مؤشر من المؤشرات الأربعة حسب الصياغة التالية:

$$I_{i,j} = \frac{X_{i,j} - \text{Min}X_{i,j}}{\text{Max}X_{i,j} - \text{Min}X_{i,j}}$$

حيث:

$$I_{ij} = \text{القيمة المنمطة.}$$

$$X_{ij} = \text{قيمة المتغير الخاضع للترميم.}$$

$$\text{Min}X_{ij} = \text{أقل قيمة للمتغير في العينة.}$$

$$\text{Max}X_{ij} = \text{أكبر قيمة للمتغير في العينة.}$$

ثالثاً - استخدام معادلة الرقم القياسي للأداء الصناعي التنافسي (CIP):

$$CIP_j = \frac{1}{4} \sum_{i=1}^4 I_{i,j}$$

حيث تمثل $(I_{i,j})$ كل مكون من المكونات الأربعة المشار إليها أعلاه للدولة (i)، وللسنة (j). مع أخذ متوسط حسابي بسيط للمؤشرات الأربعة.

بناءً على ذلك، لم يكن أداء القطاع الصناعي للدول العربية تنافسياً، وفقاً للرقم القياسي كما هو موضح في الجدول رقم (4) لعامي 1990 و2005.

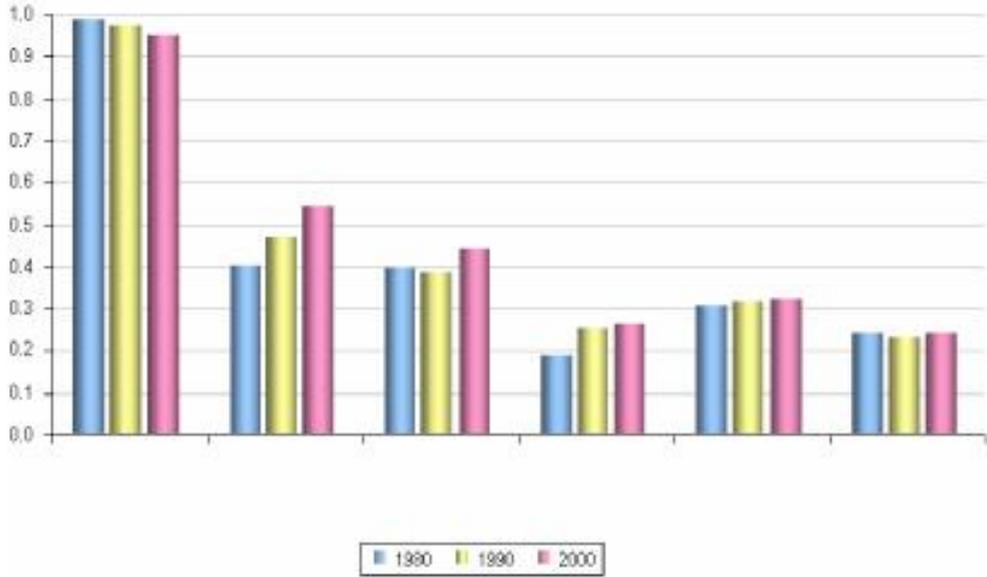
جدول رقم (4): ترتيب عدد من الدول العربية وفقاً للرقم القياسي الصناعي التنافسي، بالمقارنة مع تركيا والصين (2005 - 1990)

قيمة الرقم القياسي		الدولة
2005	1990	
0.201	0.213	سوريا
0.259	0.253	الأردن
0.211	0.213	تونس
0.225	0.200	مصر
0.254	0.225	المغرب
0.192	0.185	السعودية
0.185	0.166	الكويت
0.118	0.117	عمان
0.145	0.098	ليبيا
0.740	0.066	اليمن
0.308	0.268	تركيا
0.393	0.323	الصين

المصدر: UN, Comtrade, UNIDO, 2004.

وهكذا ما يؤكد الشكل رقم (1) من حيث أداء مجموعة الدول العربية، ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يأتي في المرحلة الرابعة ضمن أقاليم العالم خلال الفترة 1980-2000. أما على مستوى الدول العربية (الجدول رقم (4)) فيلاحظ أن أفضل وضع صناعي تنافسي للأردن هو لعام 2000 يليه المغرب ثم مصر لعام 2005، في حين يلاحظ أن استمرار تربع الصين وتركيا في المراتب المتقدمة لعامي 1990 و2005. فما هي أهم الأبعاد الواجب تحسينها لخفض فجوة التنافسية الصناعية؟ نحاول أن نعرض عدداً من مؤشرات الأداء الصناعي الخاصة بالتنافسية الصناعية لمحاولة الإجابة على هذا السؤال.

شكل رقم (1): الأرقام القياسية للتنافسية الصناعية التحويلية من الأرقام الدولية 1980-2000



القيمة المضافة الصناعية

نمت القيمة المضافة الصناعية للأردن مثلاً، خلال الفترة 1990-2005 بـ (294.3%)، مع نمو ملموس وواضح أيضاً في حالة كل من تونس، والسعودية، ومصر. إلا أن النمو الصيني كان ملفتاً للنظر، حيث وصل إلى خمسة أو أربعة أضعاف وأحياناً أكبر من ذلك من النمو المقابل في حالة عدد من الدول العربية. مع تفوق للنمو التركي على أغلب الدول العربية ماعدا الأردن، وتونس، والسعودية.

ولقياس الطاقة الصناعية، آخذين بنظر الاعتبار حجم الدولة، فإنه يفضل استخدام حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية، حيث تشهد الحصة في تركيا والصين حصصاً تفوق أغلب الدول العربية خلال الفترة المذكورة، مع تطور واضح في حالة كل من السعودية، والأردن، وتونس في هذا المجال. أما في مجال تطور حصة الدول العربية في الصادرات العالمية من المنتجات التحويلية، فإنه تطوراً ملحوظاً يلمس في حالة السعودية، مع استقرار أو تطور غير جوهري في حالة بقية الدول العربية، مع تطور ملحوظ في معدل نمو الصادرات الصناعية، إلا أنها لم تلحق بمعدل النمو الصيني (جدول رقم (5)).

جدول رقم (5): بعض المؤشرات الصناعية التحويلية لعدد من الدول العربية وتركيا والصين
(1990-2005)

الدولة	معدل نمو القيمة المضافة الصناعية (%)		حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية		حصة الدولة من الصادرات الصناعية التحويلية (%)	معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية (%)
	1990	2005	1990	2005		
سوريا	1.6	197	0.03	4.0	0.03	439.0
الأردن	294.3	164	0.01	333.0	0.07	348.0
تونس	139.3	255	0.05	194.0	0.12	367.0
مصر	100.4	132	0.11	-	0.01	-
المغرب	83.1	197	0.25	-	0.02	-
السعودية	193.9	614	0.01	196.0	0.03	557.0
اليمن	15.2	36	0.01	136.0	0.75	1048
الكويت	-	1008	-	-	102	589
عمان	-	186	-	-	277	563
تركيا	128	589	0.01	-	989	103
الصين	529	103	0.01	-	-	-

المصدر: WDI and Comtrade Websites.

وتعادل الصادرات التركية على سبيل المثال حوالي عشرة أضعاف الصادرات المصرية في عام 2005، وثمانية أضعاف التونسية، والمغربية، وحوالي خمسة أضعاف ونصف الصادرات السعودية.

الصناعة وهيكل المنافسة

تؤدي عملية التجزئة Fragmentation، والتدويل Internationalization في الصناعة إلى تحولات جوهرية في هيكل الإنتاج والصادرات. وتشكل الصادرات الصناعية حوالي (82%) من صادرات العالم، وتبلغ حصة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع من هذه النسبة حوالي (52%). وتشير الأدبيات المتاحة إلى الدور الرئيسي للأنشطة الصناعية التي تتميز بمحتوى تقني مكثف Technology-Intensive. حيث أثبتت الخبرات الدولية بأن هذه الأنشطة أكثر جدوى في مجال اعتبارات تعزيز النمو الاقتصادي للأسباب التالية: (أ) تنمو الأنشطة المعقدة ضمن الصناعات التحويلية بشكل سريع، وتتمتع بحصة مرتفعة قياساً بالأنشطة البسيطة. حيث نمت التجارة بالسلع ذات المحتوى التقني المرتفع خلال الفترة (1990-2005) بمعدل (11.4%) سنوياً. وتمثل حصة الصادرات من السلع ذات المحتوى التقني المرتفع حوالي (23.0%) من صادرات العالم في عام 2005 قياساً بـ (14.7%) في عام 1990. في حين نمت الصناعات ذات محتوى الموارد بـ (5.9%) لنفس الفترة، ولم تتجاوز حصتها من الصادرات العالمية (15.1%) في عام (2005) مقارنة بـ (17.1%) في عام 1990. (ب) هناك صعوبة في دخول منافسين جدد في سوق الأنشطة ذات المحتوى التقني المرتفع، الأمر الذي يضمن هامش ربح مرتفع لأطول فترة. (ج) تتمتع الأنشطة ذات المحتوى التقني المرتفع بالقدرة الأفضل على التعلم والانتشار Learning and Spillover، حيث أن للمهارات التي تخلقها هذه الأنشطة العديد من التطبيقات في الأنشطة الأخرى مقارنة بالأنشطة المعتمدة على الموارد. وطالما أن التقنيات المستخدمة في الأنشطة الأولى سريعة التغير، لذا فإن استمرار التعلم يعتبر عاملاً أساسياً لرفع الإنتاجية، ومن ثم النمو.

التصنيف التقني الصناعي لليونيدو والحالة العربية

كما أشرنا سابقاً، تصنف الصادرات حسب محتواها التقني (على أساس القيمة المضافة، والصادرات) إلى أربعة أصناف:

- (أ) ذات محتوى موارد.
- (ب) ذات محتوى تقني منخفض.
- (ج) ذات محتوى تقني متوسط.
- (د) ذات محتوى تقني مرتفع.

ويوضح الجدول رقم (6) أدناه هيكل القيمة المضافة الصناعية التحويلية للدول العربية (حسب توفر البيانات) وحسب المحتوى التقني مقارنة بعدد من الدول الأخرى. حيث يلاحظ:

جدول رقم (6): معدل نمو القيمة المضافة الصناعية التحويلية حسب المحتوى التقني (%) للفترة (1990-2005)

الدولة	معدل النمو		
	المحتوى التقني المنخفض	المحتوى التقني المتوسط والمرتفع	المحتوى التقني للموارد
الأردن	11.1	7.9	-8.1
تونس	5.5	14.4	-14.0
مصر	-2.9	1.9	1.6
المغرب	-4.5	-2.4	3.4
تركيا	-43.4	11.4	5.9
الصين	-17.6	14.6	-16.3

المصدر: UNIDO Database.

- ارتفع في مساهمة القيمة المضافة الصناعية المتولدة من أنشطة الموارد بنسبة (1.6%) خلال الفترة 1990-2005 في حالة مصر. ويعزى ذلك أساساً إلى أهمية المنتجات النفطية المكررة، والصناعات الغذائية. مع اتجاه مساهمة أنشطة الموارد في حالة الأردن نحو الانخفاض. مع اتجاه انخفاض مساهمة الصناعات ذات المحتوى التقني المنخفض في حالة مصر بنسبة (2.9%) مع بلوغ معدل نمو أعلى تعقيد تقني (مرتفع) في حالة الصين. أما في المنطقة المجاورة لمصر، فتحتل تركيا وتونس أكبر نسبة نمو من الصناعات ذات المحتوى المرتفع تقنياً. أما وضع الصادرات الصناعية التحويلية للدول العربية المشمولة، على مستوى المحتوى التقني، فيوضحها الجدول رقم (7):

جدول رقم (7): الصادرات الصناعية التحويلية حسب المحتوى التقني
إلى إجمالي الصادرات التحويلية (1985-2005)

(%)

الدولة	1985				2004			
	مرتفع	متوسط	منخفض	موارد	مرتفع	متوسط	منخفض	موارد
عمان	1.8	16.0	17.7	5.7	2.1	4.1	3.9	8.1
البحرين	4.0	3.3	7.3	4.1	2.0	5.8	6.0	5.2
السعودية	-	1.6	1.6	18.0	1.6	5.1	1.4	19.0
الأردن	0.5	1.3	1.8	25.2	5.2	19.9	35.0	26.1
تونس	1.1	14.0	15.0	14.1	4.0	20.0	46.1	20.9
المغرب	0.4	8.5	8.9	30.6	10.1	12.9	37.3	31.1
مصر	0.3	0.4	0.7	15.4	0.6	9.1	13.5	44.7
تركيا	1.7	17.1	49.2	15.9	7.1	32.1	40.7	13.1
الصين	1.2	2.9	45.6	9.2	30.6	20.9	29.8	10.1

المصدر: UNIDO, 2002-2003.

.WDI Website

.UNIDO Database

ويلاحظ على سبيل المثال، أن تونس والمغرب والأردن قد حققت بعض التطور الإيجابي في صادراتها من السلع المرتفعة المحتوى التقني مع تواضع في حصة الدول العربية الأخرى أو تواضع في تطور الحصة. في حين شهدت تركيا، والصين بشكل خاص تطوراً جوهرياً في معدل نمو صادراتها من السلع المتطورة تقنياً ومع اتجاه تصاعدي لأهمية الصادرات ذات محتوى الموارد في كافة الدول العربية المشمولة، وهو عكس الاتجاه في تركيا، مع استقراره في الصين. وللتحقق، بشكل أكثر تفصيلاً، من هيكل الصادرات المصنعة ومدى خدمتها للصادرات المرتفعة المحتوى التقني، نأخذ حالة مصر باعتبارها من أقدم الدول العربية المصنعة، من ناحية، ولكونها من الدول التي شهدت إصلاحاً اقتصادياً وصناعياً منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي. يوضح الجدول رقم (8) وضع مصر في صادراتها لأهم (20) سلعة للفترة 1990-2004.

جدول رقم (8): أداء التجارة الخارجية المصرية، مقارنة بتركيا والصين، ضمن أفضل 20 سلعة تصديرية تحويلية عالمياً (1990-2004)

الرمز التسلسل	المنتج	معدل النمو السنوي المركب (1990-2004)	حصة المنتج الدولية (2004) %	معدل النمو السنوي المركب (1990-2004)	الحصة في الصادرات الدولية (2004) %	معدل النمو السنوي المركب (1990-2004)	الحصة في الصادرات الدولية (2004) %	معدل النمو السنوي المركب (1990-2004)	الحصة في الصادرات الدولية (2004) %
1	أدوات وأجهزة ضوئية	17.2	0.39	7.9	0.0	49.7	21.9	56.6	0.0
2	منتجات طبية وصيغما لائفة	14.5	2.91	9.6	0.0	12.2	1.3	10.2	0.1
3	الثرانز، زئور، والصمامات، ...	12.5	3.93	19.7	0.0	41.3	4.9	23.9	0.0
4	أدوات وأجهزة ضوئية غير مصنعة	12.4	0.33	-15.2	0.0	39.9	8.6	25.9	0.1
5	أجهزة وقطع غير الاتصالات	12.0	3.44	50.2	0.0	37.3	15.2	13.3	0.0
6	مركبات ضوئية وغير عضوية	11.2	0.67	-7.5	0.0	14.4	2.9	8.6	0.0
7	أدوات طبية	11.0	0.53	-6.5	0.0	29.9	2.6	11.1	0.1
8	وسائل نقل بترية غير مصنعة	10.7	0.32	48.4	0.1	18.6	0.4	27.3	2.2
9	أجهزة لتوزيع الكهرباء	9.9	0.60	-3.9	0.0	29.8	7.6	12.8	1.1
10	عمود وأدوات تحميم، ...	9.9	0.46	-8.7	0.0	12.6	2.0	31.4	0.5
11	مكائن وعدد طاقة كهربائية	9.8	0.48	-4.4	0.0	32.1	17.3	17.5	0.6
12	أجهزة وقطع غير مكاتب	9.4	2.08	37.6	0.0	46.6	14.2	30.5	0.0
13	منتجات قابلة للاكل ومستحضرات عذائية غير مصنعة	9.4	0.32	-5.4	0.0	17.6	3.9	23.6	0.8
14	مكائن الية المعالجة البيانات	9.4	2.91	5.9	0.0	58.3	24.5	4.0	0.0
15	مكائن وعدد كهربائية غير مصنعة	9.3	1.55	3.3	0.0	29.9	10.4	16.8	0.1
16	منتجات لإجراء التحليل	9.3	0.71	12.1	0.0	37.1	2.1	10.5	0.3
17	الزجاج كهربائية وقطع غير مصنعة	9.2	1.47	16.1	0.0	32.2	6.6	25.7	0.3
18	ملاسن داخلية نسجية أو مطاكة	9.2	0.52	14.8	0.2	16.9	17.7	13.0	7.2
19	أجهزة تسجيل	9.2	0.66	3.6	0.0	42.0	28.5	47.0	0.1
20	سلع مصنعة أخرى	8.8	0.46	2.3	0.0	15.0	14.1	16.8	0.2

المصدر: JENCC, 2006

وكما يتضح، فإن هناك قصوراً واضحاً في معدل نمو هذه الصادرات في الحالة المصرية، مقارنة بالحالة التركية والصينية. ويسري تفوق معدل النمو للفترة 1990-2004 في الحالة الصينية على الحالة المصرية في كافة المنتجات العشرين ماعداً "أجهزة وقطع غيار الاتصالات (ISIC 762)، ووسائل نقل برية غير مصنفة (783)، وكذلك يفوق معدل النمو التركي نظيره المصري في العشرين سلعة صناعية مصدرة ماعداً في حالة "أجهزة وقطع غيار الاتصالات" (762)، و"وسائل نقل برية غير مصنفة" (783)، و"أجهزة وقطع غيار مكاتب" (759)، و"مكائن الية لمعالجة البيانات" (752)، و"منتجات لإجراء التكييف" (582).

تنوع المنتجات الصناعية التحويلية

للتعرف على هذا النوع من التنوع نستخدم الرقم القياسي الصناعي (MD) للدول العربية المشمولة مقارنة بعدد من الدول الأخرى:

$$MD_j = \frac{\sum [h_i - h]}{2} \quad \text{الرقم القياسي للنوع الصناعي (MD):}$$

حيث:

MD_j = الرقم القياسي للتنوع الصناعي للدولة (j).

h_{ij} = حصة المنتج الصناعي محلياً (i) إلى إجمالي الصادرات الصناعية للدولة (j).

h_i = حصة المنتج الصناعي عالمياً (i) إلى إجمالي صادرات العالم.

وكما زادت قيمة المؤشر (1 - 0) كلما دلّ ذلك على الابتعاد عن المتوسع الدولي للتنوع، والعكس صحيح. وبتطبيق هذا الرقم على عدد من الدول العربية، مقارنة بكل من تركيا والصين، فإنه يلاحظ انخفاض هذا الرقم في حالي الدولتين الأخيرتين لعامي 1995 و 2005، وارتفاعه في كافة الدول العربية تقريباً خاصة في حالات الدول العربية المنتجة للنفط: مثل الكويت، والسعودية، وليبيا، مع انخفاضه نسبياً في الدول العربية غير المنتجة للنفط.

وإذا ما أخذنا الحالة المصرية على سبيل المثال، باعتبارها تمثل أقدم تجارب التصنيع العربية، فإنه يلاحظ أن أغلب هياكل صادراتها، ولأهم الأسواق التصديرية: الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، أو شمال أفريقيا، يتشكل من صادراتها ذات محتوى الموارد الطبيعية، حتى في سوق شمال أفريقيا، حيث من المفترض أن تقل حدة المنافسة مع صادرات الدول الأخرى. حيث تأتي منتجات المواد الغذائية المصنعة، ثم السلع النفطية المكررة كأهم سلعتين مصدرتين لشمال أفريقيا. في حين تأتي المنتجات النفطية المكررة، والملابس المصنعة كأهم سلعتين مصدرتين للسوق الأمريكي، والمنتجات النفطية المكررة والكيماويات المصنعة كأهم سلعتين مصدرتين للسوق الأوروبي في عام 2007 (UN, Comtrade website). وبالتالي فإن القدرات التنافسية الصناعية في مجال السلع ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع لازالت غير منخفضة إلى حد بعيد. الأمر الذي يفرض إعادة هيكلة صناعية محلياً، أو تعزيز جهود خلق أسواق خارجية في هاتين النوعين من السلع.

جدول رقم (9): الرقم القياسي للتنوع في الصادرات لعدد من الدول العربية، وتركيا والصين (1995-2005)

الدولة	قيمة الرقم القياسي	
	1995	2005
مصر	0.66	0.63
ليبيا	0.52	0.79
المغرب	0.74	0.67
تونس	0.67	0.59
الأردن	0.64	0.60
الكويت	0.84	0.83
عمان	0.70	0.73
السعودية	0.85	0.80
سوريا	0.61	0.67
اليمن	0.75	0.78
تركيا	0.62	0.53
الصين	0.47	0.45

المصدر: UNCTAD website.

حصص السوق للصادرات الصناعية التحويلية المصرية⁽¹⁾

تشير هذه التغيرات في حصص السوق إلى التطور الجوهري في تحسن حصة الصين في السوق الأوروبي من حوالي 0.4% في عام 1990، إلى حوالي (1.2%) في عام 1995 لتصل إلى (2.0%) في عام 2000 ثم لتقفز إلى حوالي (4.8%) في عام 2005 (Comtrade website)، ولتصل صادرات المحتوى التقني المرتفع إلى حوالي (5%)، والمنخفض إلى حوالي (2%) خلال الفترة (2000-2005). في حين ارتفعت حصة تونس، مثلاً، في الصادرات ذات المحتوى التقني المرتفع من (2.5%) في عام 1990 لتصل إلى (4.6%) في عام 2005، والمغرب من (2.8%) إلى (6.5%)، في حين انخفضت حصة مصر من (1.2%) إلى (0.9%)، وتركيا من (3%) إلى (6.9%)، والصين من (5.1%) إلى (31.8%)، علماً بأن حصتهما على المستوى الدولي قد بلغت (15.3%) و(22.3%) تبعاً. في حين يلاحظ ارتفاع حصة كل من تونس والمغرب من صادراتها ذات محتوى الموارد والتي وصلت إلى (20.1%) و(16.6%) لعامي 1990 و 2005، في حين ارتفعت حصة مصر من (13.9%) إلى (44.4%) لنفس الفترة. يقابلها استقرار في الحصة التركية في حدود (11.7%)، مع انخفاض في هذه النوعية من الصادرات في حالة الصين من (12.3%) إلى (9.0%)، مع اتجاه عالمي للانخفاض من (17.2%) إلى (15.9%) من عام 1990 لعام 2005 (ENCC, 2006).

ولا يوجد شك بأن مصر، كأقدم دولة عربية مصنّعة، قد لمست شدة المنافسة من هاتين الدولتين (الصين وتركيا). ورغم أن الصادرات الصناعية لمصر لسوق شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط تصل إلى حوالي (30%) من إجمالي صادراتها الصناعية، إلا أن المنافسة تعتبر شديدة جداً، حيث لم تستطع مصر تحقيق زيادة في صادراتها الصناعية لهذه السوق إلا في حدود (1.3%) خلال فترة السنوات الخمس الأولى من

هذا العقد في مجال المنتجات ذات محتوى الموارد، وذات المحتوى التقني المنخفض. ويعود ذلك بالأساس إلى تحسن الصادرات من المنتجات النفطية المكررة، ومنتجات الصلب.

وعموماً يتصف نمو حصة مصر في سوق الاتحاد الأوروبي بالانخفاض في بداية القرن الحالي، بعد أن حقق نمو هذه الحصة تطوراً ملحوظاً في تسعينات القرن الماضي. حيث نمت الصادرات الصناعية المصرية سنوياً لهذا السوق خلال النصف الثاني من العقد الماضي بمعدل بلغ حوالي (10.5%)، إلا أنه انخفض إلى (4.6%) خلال فترة النصف الأول من العقد الحالي. وعلى عكس الحال في حالة الصادرات المصرية الصناعية لسوق شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط، حيث نمت هذه الصادرات بـ (35%) خلال الفترة الثانية، لتستعيد الانخفاض في النمو الذي شهدته في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي. ويعزى تباطؤ الصادرات الصناعية المصرية للسوق الأوروبي أساساً إلى انخفاض الصادرات ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع خلال النصف الأول من العقد الحالي. حيث انخفضت هذه الصادرات من (505) مليون دولار في عام 2000 إلى حوالي (298) مليون دولار في عام 2005. وعلى النقيض من ذلك، فقد حققت تركيا والصين أعلى معدل نمو في مجال صادرات السلع ذات المحتوى التقني المرتفع (36%) في حالة تركيا، و (34%) في حالة الصين). ومن المفارقات هنا هي تحقيق تركيا والصين (المعروفة بالصناعات كثيفة العمل والأجر المنخفض مقارنة بالدول المتقدمة) لزيادة في صادراتها من السلع المتطورة تقنياً للسوق الأوروبي، أسرع من تلك الدول التي من المفترض أن تتمتع بمزايا نسبية في هذه النوعية من الصادرات (الدول المتقدمة).

وبأخذ الحالة المصرية، كمثال، فإن السؤال الذي يثار الآن هو: ما هي أكثر السلع المصرية الصناعية المصدرة عرضة لتهديد المنافسة أو يمكن أن تكون تحت تهديد المنافسة مستقبلاً؟ وما هي السلع المصرية الصناعية التصديرية التي لا تشعر بالمنافسة حالياً من دول أخرى، إلا أنها تحتاج مع ذلك إلى تعزيز قدراتها للمحافظة على حصصها من السوق؟ يعتبر هذان السؤالان مهمين لأغراض إعادة الهيكلة الصناعية، في حالة الرغبة في تحسين المنافسة التجارية الصناعية التحويلية في كلا السوقين. وخدمة للإجابة على هذا التساؤل يمكن القيام بإعداد مصفوفة الارتباط بين الصادرات الصناعية التحويلية المصرية، وكل من الصادرات التركية والصادرات الصينية (باعتبارهما أهم منافسين) في السوق الأوروبي، وسوق شمال أفريقيا باعتبارهما أهم الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية المصرية خارجياً.

ومن المؤشرات المستخدمة لقياس الأثر التنافسي على التجارة لدولة معينة على دولة أخرى، هو التطور التدريجي لهياكل الصادرات. حيث يشير التشابه الكبير بين هياكل الصادرات (لعدد من الدول) إلى أن هذه الدول هي ضمن تخصص متشابه، وبالتالي فهي متنافسة. وبالاعتماد على مصفوفات الارتباط بين هياكل الصادرات من السلع المصنعة لكل من مصر، وتركيا، والصين، في أسواق المجموعة الأوروبية، ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط لعامي 2000 و 2005، يلاحظ قوة الارتباط بين هياكل الصادرات الصناعية التركية والمصرية إلى سوق شمال أفريقيا والشرق الأوسط، في عام 2005. ويدل ذلك على أن التشابه بين هياكل الصادرات الصناعية يمكن أن يترجم إلى ضعف في تكامل التجارة وشدة في المنافسة. كما يلاحظ أيضاً أن هياكل الصادرات الصناعية المصرية لسوق شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط قد تطور بشكل جوهري لغياب الارتباط في عامي (2000) و (2005). أما في ما يخص السوق الأوروبي، فلا يوجد ارتباط بين

هياكل صادرات الدول الثلاث، ما عدا الارتباط مع صادراتها للسنوات الأربعة السابقة. فهل معنى ذلك أنه يمكن القول بأن تهديد منافسة الصين وتركيا للمنتجات الصناعية المصرية في السوق الأوروبي هو تهديد محدود؟ الإجابة هنا ليست بالإيجاب بعد الأخذ بعين الاعتبار سلوك تغيرات الأرقام الخاصة بحصة السوق Market Share، المشار إليها سابقاً. حيث أن مقارنة هياكل الصادرات، على المستوى التجميعي، تخفي وراءها معلومات أساسية عن تهديد المنافسة على مستوى المنتجات وذلك بسبب:

1. أن التشابه في هيكل الصادرات الصناعية يوضح فقط (إمكانيات) المنافسة، إلا أن هذا التشابه لا يوضح (واقع) المنافسة الحاصل فعلاً. حيث أن التصنيف عند الحد الثالث لا زال يعتبر عاماً ويمكن أن يتضمن منتجات لا تتنافس مع بعضها البعض. وحتى في حالة كونها قابلة للمقارنة، فإن هناك إمكانية تخصص دول مختلفة في أشكال مختلفة من نفس السلعة.
2. وحتى في حالة نفس السلعة أو المنتج، فقد تتنافس الدول من خلال أداء وظائف مختلفة ضمن نظام إنتاج متكامل. والأهم من ذلك، أن تحليل هيكل الصادرات لا يأخذ بنظر الاعتبار تأثير صادرات دولة على أسواق العالم، لأن هذا التحليل يأخذ بعين الاعتبار فقط الأهمية النسبية لوزن صادرات معينة ضمن إجمالي صادرات الدولة.

وبناء على هذه التحفظات الخاصة بحدود مقارنة هيكل الصادرات على المستوى المجمع، فإنه لا بد من منهجية تعتمد على مستوى المنتج Product-Level، حتى يمكن الحصول على تصور أفضل لإحتمال التهديد بالمنافسة من دولة أخرى مثل منافسة الصين، وتركيا للمنتجات الصناعية المصرية في الأسواق الأوروبية وأسواق شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط. وقد ساهم الجدل حول الحل في منهجية هيكل الصادرات كأساس في تحديد إمكانية "تهديد الصادرات" في اقتراح منهجية "حصة السوق النسبية Relative Market Share":

يتحقق تهديد صادرات التنافس من الدولة "A" ضد الدولة "B" في حالة كون الدولة "A" تكسب سوق الصادرات في حين تفقد الدولة "B" هذا السوق. على أن تحدد كثافة هذا التهديد بمدى التغير النسبي.

وبالاعتماد على مساهمة (Lall and Albaladejo, 2004) يعرض الجدول رقم (10) أربعة تصورات للتغير في حصة السوق في أسواق الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط لكل من مصر، والصين، وتركيا، وذلك بهدف تقييم التفاعل التنافسي، وإمكانية تهديد الصادرات.

جدول رقم (10): مصفوفة التفاعلات التنافسية ما بين مصر، وتركيا، والصين في الأسواق الأوروبية، وشمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط

انخفاض	ارتفاع		
ب: لا يوجد تهديد تنافسي من تركيا والصين للصادرات المصرية في فترة تحليل الدراسة. على العكس يمكن تغيير اتجاه التهديد بحيث يصبح لصالح مصر.	أ: تهديد تنافسي غير حقيقي من تركيا أو الصين على الصادرات المصرية، إلا في حالة نمو صادرات هاتين الدولتين أسرع من نمو الصادرات المصرية. وفي حالة تحقق هذا الافتراض يعتبر التهديد جزئياً.	ارتفاع	حصة سوق الصادرات المصرية في أسواق الاتحاد الأوروبي، وشمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط
د: فقدان تنافسي شامل لكل من مصر وتركيا والصين للمزايا التنافسية في الأسواق المعنية. وقد يترتب على هذا التصور انسحاب متبادل بسبب تقلص الأسواق الأوروبية، وشمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط، أو بسبب منافسة حادة ناشئة من دول أخرى في هذين السوقين.	ج: إمكانية تهديد تنافسي مباشر من تركيا أو الصين للصادرات المصرية.	انخفاض	

من ضمن (132) منتج صناعي تصدرها مصر إلى السوق الأوروبي في عام 2004 (عند الحد الثالث ISIC, Rev.2) هناك (37%) من هذه المنتجات (حوالي 49 منتج) خاضعة للتهديد المباشر كل من تركيا والصين. وفي حالة إضافة المنتجات المعرضة بشكل غير مباشر للتهديد بهذه السوق ومن قبل هاتين الدولتين ترتفع النسبة إلى (50%). ولا يختلف الأمر في حالة المنتجات ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع. أما درجة التهديد في حالة المنتجات الصناعية ذات محتوى الموارد فتتصف بالتواضع، إلا أنها متركزة في تلك المنتجات ذات الأهمية الإستراتيجية لمصر، هو الأمر الذي يفسر أنه رغم قلة عدد المنتجات ذات محتوى الموارد الخاضعة لتهديد المنافسة، إلا أن أكثر من 70% من عوائد الصادرات هي مهددة بحقيقة الأمر. والسؤال الآن هو: ما هي عدد السلع المصرية المصدرة للسوق الأوروبي الآمنة من تهديد المنافسة (من تركيا والصين) في السوق الأوروبية في الوقت الحاضر؟. إن من ضمن (132) منتج مصري مصنع مصدر للسوق الأوروبية هناك ستة منتجات فقط لا تخضع لتهديد المنافسة من منتجات تركيا والصين (تمثل حوالي 4.5%) من مجموع المنتجات المصنعة، تقع خمسة منها ضمن فئة منتجات ذات محتوى الموارد (تشير الأرقام بين الأقواس إلى رمز السلعة وفقاً لتصنيف التجاري القياسي الدولي 3 (SITC, Rev. 3):

- السكر والعسل (061).
- شكولاته الحلويات السكرية (062).
- الياف الخضار، ما عدا القنب (265).
- الياف نباتية (424).
- منتجات نفطية متبقية غير مصنفة في مكان آخر (335).
- مواد إشعاعية (524).

ومع ذلك، فإن هناك العديد من المنتجات الصناعية المصرية المصدرة (19 منتج) لا تخضع لتهديد هاتين الدولتين في السوق الأوروبية وذلك لتسارع نموها في هذه السوق. إلا هذه السلع الـ (19) في وضع غير نشط قد يترتب عليه تحولها إلى منتجات خاضعة للتهديد، في حالة تسارع معدل نمو صادرات الصين وتركيا لهذه المنتجات في السوق الأوروبية. وتنتشر هذه السلع الـ (19) ضمن مختلف فئات السلع المصدرة، إلا أنها

تتركز في فئتي السلع المصنعة ذات محتوى الموارد، وذات المحتوى التقني المتوسط. يوضح الجدول رقم (11) قائمة المنتجات المصرية المصنعة والمصدرة للسوق الأوروبية، والمعرضة لتهديد المنافسة المباشر من تركيا والصين.

جدول رقم (11): قائمة المنتجات المصرية المصنعة والمصدرة للسوق الأوروبية والمعرضة بشكل مباشر لتهديد منافسة تركيا والصين، 2004 (عند الحد الثالث 3 SITC)

المنتجات الخاضعة لتهديد مباشر من الصين فقط	المنتجات الخاضعة لتهديد مباشر من الصين فقط	المنتجات الخاضعة لتهديد مباشر من الصين وتركيا	المنتجات ذات محتوى الموارد
منتجات ذات أساس زراعي: (551) زيوت أساسية، وعطور وغيرها، (689) معادن أخرى ذات أساس غير حديدي.	منتجات ذات محتوى موارد أخرى: (551) زيوت أساسية، وعطور وغيرها، (689) معادن أخرى ذات أساس غير حديدي.	منتجات ذات أساس زراعي: (621) اللحوم المملحة والجافة والمدخنة، (621) مواد المطاط، (628) مواد مطاطية غير مصنفة في مكان آخر، (634) قشور خشبية زيتية والخشب الرقيق وغيرها، (635) منتجات خشبية غير مصنفة في مكان آخر.	منتجات ذات محتوى الموارد
منتجات ذات أساس زراعي: (551) زيوت أساسية، وعطور وغيرها، (689) معادن أخرى ذات أساس غير حديدي.	منتجات ذات محتوى موارد أخرى: (551) زيوت أساسية، وعطور وغيرها، (689) معادن أخرى ذات أساس غير حديدي.	منتجات ذات محتوى موارد أخرى: مخلفات مواد معدنية غير حديدية أخرى غير مصنفة في مكان آخر (288)، (334) منتجات نفطية مكررة، (516) منتجات كيميائية عضوية أخرى، (522) عناصر غير عضوية مثل الأكاسيد وغيرها، (644) الزجاج.	منتجات ذات محتوى تقني منخفض
هئة الأزياء: (831) منتجات السفر والحقائب اليدوية.	هئة الأزياء: (654) انسجة مغزولة أخرى، (659) اغطية الارضيات وغيرها، (848) اغطية الرأس ما عدا الاغطية النسيجية.	هئة الأزياء: (612) المنتجات الجلدية المصنعة وغيرها، (652) الانسجة القطنية والنسيجية، (655) حياكة الانسجة، (656) اربطة الأجدية والاشرطة والحرير الرقيق وغيرها، (658) انسجة مغزولة وغيرها، (842) ملابس خارجية رجالية غير محاكاة، (843) ملابس نسائية خارجية غير محاكاة، (844) ملابس داخلية غير محاكاة، (845) ملابس خارجية محاكاة غير مطاطة، (846) ملابس داخلية محاكاة، (847) ملابس مغزولة أخرى غير مصنفة في مكان آخر.	منتجات ذات محتوى تقني منخفض
منتجات ذات محتوى تقني منخفض أخرى: (666) منتجات الفخار.	منتجات ذات محتوى تقني منخفض أخرى: (655) منتجات زجاجية.	منتجات ذات محتوى تقني منخفض أخرى: (642) تشكيلات الورق المقطع، (677) اسلاك الصلب، (821) قطع الأثاث وما شابهها، (393) قطع بلاستيكية غير مصنفة في مكان آخر، (894) ألعاب، ومنتجات رياضية غير مصنفة في مكان آخر، (897) ذهب وفضة ومجوهرات.	منتجات ذات محتوى تقني متوسط
الصناعات الهندسية: (885) الساعات والمنبهات.	الصناعات المعالجة: (671) كتل حديدية مصبوبة وغيرها.	الصناعات المعالجة: (267) انسجة مصنعة وغيرها، (553) منتجات تجميل وعطريات وغيرها، (562) الاسمدة المصنعة، (598) منتجات كيميائية أخرى غير مصنفة في مكان آخر، (653) انسجة مصنعة، (672) صلب وأشكال حديدية أساسية، (678) انابيب صلب وحديد وغيرها.	منتجات ذات محتوى تقني متوسط
الصناعات الهندسية: (745) مكائن غير كهربائية، وعدد وغيرها، (773) اجهزة توزيع كهربائية.	الصناعات الهندسية: (745) مكائن غير كهربائية، وعدد وغيرها، (773) اجهزة توزيع كهربائية.	الصناعات الهندسية: (723) اجهزة الهندسة المدنية وغيرها، (724) مكائن الغزل والجلود، (726) مكائن الطبع وقطع غيارها، (727) مكائن الاغذية، (728) مكائن أخرى لا اغراض متخصصة، (741) معدات التبريد والتسخين، (742) مضخات السوائل وغيرها، (749) قطع المكائن غير الكهربائية، (812) انابيب مياه المياني، واجهزة الإنارة والتسخين، (872) الاجهزة الطبية وغيرها.	منتجات ذات محتوى تقني مرتفع
منتجات ذات محتوى تقني مرتفع أخرى: (541) منتجات طبية وصيدلانية.	الكهربائيات والالكترونيات: (778) مكائن كهربائية غير مصنفة في مكان آخر.	الكهربائيات والالكترونيات: (759) مكائن ومعدات وقطع غيار مكاتب، (764) اجهزة ومعدات وقطع غيار اتصالات غير مصنفة في مكان آخر، (771) مكائن ومعدات غير مصنفة في مكان آخر.	منتجات ذات محتوى تقني مرتفع
الصناعات الهندسية: (745) مكائن غير كهربائية، وعدد وغيرها، (773) اجهزة توزيع كهربائية.	الصناعات الهندسية: (745) مكائن غير كهربائية، وعدد وغيرها، (773) اجهزة توزيع كهربائية.	منتجات ذات محتوى تقني مرتفع أخرى: (874) ادوات قياس وسيطرة.	

هناك (67) منتجاً صناعياً مصريةً (ضمن 132 منتج مصري مصدر للسوق الأوروبي) تحت التهديد المباشر من الصين وتركيا:

1. 49 منتج تقع تحت التهديد المباشر من الصين وتركيا.

2. 12 منتج مهددة من الصين فقط.

3. 6 منتجات مهددة من تركيا فقط.

تنتشر هذه المنتجات، كما هو واضح من الجدول رقم (11)، ضمن كافة أطراف المنتجات ذات محتوى الموارد، وذات المحتوى التقني المنخفض والمرتفع. إلا أن هذه المنتجات لا تمثل أهمية متساوية للوضع التنافسي المصري للسوق الأوروبية. حيث أن هناك العديد من هذه المنتجات المصرية تمثل أهمية هامشية من حيث قيمتها التصديرية (انخفاض عوائدها من العملات الأجنبية). في حين يتجسد الوضع التنافسي التصديري في (خمس) منتجات للسوق الأوروبية، نوردها حسب الأهمية:

أ. المنتجات النفطية المكررة (516):

شهدت السوق الأوروبية، زيادة في الطلب على هذه المنتجات خلال العشر سنوات الأخيرة. وقامت تركيا بتصدير ما قيمته (830) مليون دولار للسوق الأوروبية في عام 2004، إلا أنها فقدت (0.2%) من حصتها في السوق للفترة (2000-2004). كما نمت صادرات الصين للسوق بـ (30.7%) وصادرات تركيا بـ (33.5%) خلال الفترة، الأمر الذي عزز من تهديد الصادرات المصرية وبقيّة الدول غير الأوروبية.

ب. المنتجات النسيجية غير المصنفة في مكان آخر (658):

تمثل هذه المنتجات مركز ثقل الصادرات المصرية المصنعة. إلا أنها شهدت خلال السنوات العشر الأخيرة منافسة حادة جداً من منافسيها في السوق الأوروبية: الصين، وتركيا، وتونس. الأمر الذي ساهم بتآكل الحصة المصرية. فانخفضت هذه الحصة بنسبة (4%) سنوياً خلال الفترة (2004-2000)، الأمر الذي ساهم بفقدان حوالي (1%) من حصة السوق الأوروبية. في حين ارتفعت صادرات الصين، خلال نفس الفترة، بنسبة (23%)، وتركيا بـ (15.3%). ومن المتوقع استمرار المنافسة الحادة بعد تحرير المزيد من التجارة الخارجية الأوروبية، ودخول المزيد من دول الأجر المنخفض في السوق الأوروبية. لذا فإنه لا بد من اتخاذ الإجراءات المناسبة، من الجانب المصري، الخاصة بقطاع النسيج الذي يصدر (4.8%) من منتجاته المصنعة إلى السوق الأوروبية.

ج. الصلب والحديد المشكل (672):

صدرت مصر ما قيمته (82) مليون دولار للسوق الأوروبية في عام 2004، إلا أنها بدأت تفقد هذا السوق منذ عام 2000. ووصلت صادرات الصين حوالي (260) مليون دولار، ونمت بمعدل (25.5%) خلال الفترة 2000-2004. أما أداء تركيا فقد كان أكثر وضوحاً وبمعدل نمو سنوي وصل إلى (31%)، بحيث وصلت قيمة صادراتها في عام 2004 إلى (314) مليون دولار. وتمثل صادرات الحديد والصلب المصرية حوالي (4.3%) من إجمالي الصادرات المصنعة للسوق الأوروبية.

د. غزل نسيجي (651):

انخفاض صادرات مصر للسوق الأوروبية من هذه المنتجات بـ (8%) سنوياً ما بين 2000-2004 (انخفضت من 100 مليون عام 2000 إلى 71 مليون عام 2004). وتستحوذ هذه الصناعة على (0.5%) من السوق الأوروبي. ويخضع سوق هذه الصناعة لمنافسة دولية شديدة، وفي ظل نجاح كل من تركيا والصين في الاستحواذ على حصص جديدة. وقد نمت صادرات الصين بـ (10%) سنوياً خلال الفترة 2000-2004 لتصل إلى (282) مليون دولار عام 2004. ويمثل الحضور التركي يمثل خطورة كبيرة حيث تصل قيمة هذه الصادرات إلى (528) مليون دولار تمثل (4%) من حصة السوق الأوروبي. وتمثل الصادرات المصرية من هذه المنتجات (3.8%) من الصادرات المصرية الصناعية إلى السوق الأوروبي.

هـ. ملابس داخلية محاكاة (846):

انخفضت صادرات مصر من هذه المنتجات بـ (2.3%) خلال الفترة 2000-2004. علماً بأن قيمة الصادرات وصلت إلى (45) مليون دولار عام 2004 للسوق الأوروبي. وتقل هذه القيمة بشكل جوهري عن قيمة الصادرات التركية المناظرة (2.5 بليون دولار)، والصينية (520 مليون دولار). علماً بأن الصين وتركيا تستحوذان على (14%) من السوق الأوروبي للملابس الداخلية المحاكاة (منها 12% لتركيا). وتمثل الصادرات المصرية من هذه المنتجات (2.4%) من إجمالي صادرات مصر المصنعة للسوق الأوروبي.

أما المنتجات التصديرية المصرية الأخرى تحت التهديد المباشر، والتي يمكن أن تكون ذات أهمية استراتيجية لحالة التنافس، فتشمل الفئات التالية:

- (812) أجهزة أنابيب مياه المباني، والتسخين، والإنارة.
- (522) مواد غير عضوية، وأكاسيد،... الخ.
- (056) خضروات محفوظة وجاهزة.
- (671) الحديد المشكل.

وأخيراً، وليس آخراً، ويقدر تعلق الأمر بمصادر التهديد في السوق الأوروبي، يلخص الجدول رقم (12) تحليل التهديد التنافسي لأهم (15) سلعة تصنيعية مصدرة لهذا السوق. وتقع (9) من هذه المنتجات تحت طائلة التهديد المباشر

جدول رقم (12): أهم (15) منتج صناعي تصديري خاضع للتهديد في السوق الأوروبي عام 2004

حالة التهديد	الحصة في السوق الأوروبية (%)	الحصة من إجمالي الصادرات المصنعة للسوق الأوروبية (%)	القيمة مليون دولار	التصنيف التقني	المنتج SITC 3 Digit. Rev. 2	
تهديد مباشر من الصين وتركيا	1.04	43.9	830.6	محتوى موارد	(334) منتجات نفطية مكررة	1
لا تهديد جزئي من الصين وتركيا	2.91	7.7	146.5	محتوى موارد	(661) جص، أسمنت، ومواد بناء	2
لا تهديد جزئي مباشر من الصين وتركيا	0.25	6.5	123.1	محتوى تقني منخفض	(583) منتجات اللدائن	3
تهديد مباشر من الصين وتركيا	0.87	4.8	91.1	محتوى تقني منخفض	مواد نسجية غير مصنفة في مكان آخر	4
تهديد جزئي من الصين	2.30	4.3	82.2	محتوى موارد	الفلين وشبه الفلين	5
تهديد مباشر من الصين وتركيا	0.40	4.3	82.0	محتوى تقني متوسط	أشكال حديدية ومن الصلب	6
تهديد مباشر من الصين وتركيا	0.53	3.8	71.0	محتوى تقني منخفض	غزل نسيجي	7
تهديد مباشر من الصين وتركيا	0.21	2.4	45.0	محتوى تقني منخفض	ملابس داخلية محاكاة	8
تهديد جزئي من الصين	0.25	2.4	44.6	محتوى تقني منخفض	(673) مجسمات من الحديد والصلب	9
تهديد مباشر من الصين وتركيا	0.23	1.6	30.1	محتوى تقني متوسط	(812) أجهزة نادرة، وإنايب مياه المباني، وأجهزة التسخين	10
لا يوجد تهديد مباشر	0.42	1.4	25.9	محتوى موارد	(061) سكر وعسل	11
تهديد مباشر من الصين وتركيا	0.29	1.3	25.0	محتوى موارد	(522) مواد غير عضوية وأكاسيد وغيرها	12
تهديد مباشر من تركيا	0.43	1.2	22.3	محتوى موارد	(056) خضروات جاهزة ومحفوظة	13
لا تهديد مباشر	0.29	1.2	22.1	محتوى موارد	(335) منتجات نفطية متبقية غير مصنفة في مكان آخر	14
تهديد مباشر من الصين	0.22	1.1	20.6	محتوى تقني متوسط	(671) حديد مشكل	15

المصدر: UN, Comtrade.

خلاصة وملاحظات ختامية حول التنافس الصناعي العربي

أوضحت المعلومات والبيانات التي تم استعراضها عن بعض الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة مصر، كحالة دراسية، أن هذه الدول تواجه تحدياً داخلياً لتطوير وإعادة تأهيل الصناعات، وخارجياً للمحافظة على حصة الأسواق وتوسيع القدرات التنافسية. لذا فإن الأمر يتطلب منهجاً أكثر تفصيلاً ليعالج مصادر التغيرات الهيكلية اللازمة لدعم التنافسية: التنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، والاستثمار المحلي والأجنبي، والبنية الأساسية، ومتطلبات أخرى. وتتجسد أحد المشاكل الرئيسية للصناعة في الحالة المصرية،

في انخفاض الطاقة الصناعية التصديرية، وتواضع الهياكل التقنية المتقدمة للأشغال الصناعية. فرغم الموقع المهم الذي تتمتع به مصر، ووفرة العمل، إلا أن حضورها تجاه العالم الصناعي التحويلي غير جوهري. حيث لا تزال الصناعة المصرية تعتمد بشكل كبير على قطاعات القيمة المضافة المخفضة، مع اعتماد صادراتها بشكل كبير على: المنتجات النفطية المكررة، الحديد والصلب والغزل والنسيج.

هناك ضغوط تنافسية دولية متنامية، بحيث تضع المزيد من التهديدات على القطاع الصناعي التحويلي. فعلى سبيل المثال، تهدد الصين وتركيا حوالي (70%) من عوائد الصادرات المصرية الصناعية في السوق الأوروبية (أكبر سوق خارجي لمصر في المنتجات المصنعة)، أي بما يعادل (1.3) مليار دولار. وبالرغم من أن التهديد في سوق شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط يعتبر أقل حدة، إلا أنه يمكن أن يمثل تهديداً حقيقياً ومباشراً إذا ما استمر معدل نمو الصادرات الصينية والتركية بنفس السرعة الحالية. وعليه، فإن الصناعة المصرية تحتاج إلى إجراءات سياسة وتدخل على ثلاث جبهات: (أ) تحديث الأنشطة الحالية القابلة لأن تصبح منافسة بشكل سريع وبتكاليف معقولة، شريطة أن تتمكن هذه الأنشطة من المحافظة على تنافسيتها مستقبلاً. (ب) التخلص من تلك الأنشطة الغير قابلة للمنافسة والتي لا تتمتع بإمكانية التنافس مستقبلاً. (ج) تعزيز أنشطة جديدة ذات إمكانيات مرتفعة في مجال النمو، واستيعاب العمالة، والتطور.

من الأنشطة التي تحتاج إلى استراتيجية وإعادة هيكلة هي: (أ) صناعة تكرير المنتجات النفطية، (ب) النسيج والملابس، (ج) وصناعات التنظيف والتطهير. وبطبيعة الحال فإن هذه القائمة ليست كاملة، إلا أنها تتضمن تلك الأنشطة ذات الإمكانيات التصديرية والتي يتوجب الاهتمام بها وإعادة هيكلتها. كما تمت الإشارة إلى بعض الأنشطة الصناعية التحويلية التي يمكن لمصر أن تؤسس عليها تنافسيتها التجارية: (أ) صناعة الحديد والصلب، (ب) صناعة مستقبلات التلفزيون، (ج) صناعة القوارب والسفن، (د) صناعة الهندسة المدنية، (هـ) والأجهزة الإلكترونية وغير الإلكترونية المنزلية. حيث تتمتع هذه الأنشطة بارتفاع القيم المضافة المولدة، وتسارع نموها في التجارة الدولية، بالإضافة إلى تمتعها بتأثيرات متبادلة مع بقية الصناعات المصرية Spillover Effects. علماً بأن مصر لا تبدأ من نقطة الصفر في هذه الصناعات، حيث تتمتع بحضور في التجارة الدولية في هذه الأنشطة. إلا أن مشهد التجارة الدولية يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بهذه الأنشطة من أجل تعزيزها والمحافظة على دورها التنافسي. بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه، فإنه يمكن الاهتمام بأنشطة أخرى تخفض فيها حصة مصر بالتجارة الدولية، وتتمتع بنمو تجاري دولي، مثل: صناعة الهيدروكربونات (الصناعات التي تتضمن كربون وهيدروجين) مثل صناعة البنزين، وصناعة العطور، وصناعة التجميل، وصناعة التسجيلات الصوتية.

الهوامش

⁽¹⁾ تم الاعتماد كلياً، هنا، على نتائج دراسة (Albaladejo, 2006).

المراجع

Albladejo, M., 2006, Benchmarking Industrial Competitiveness in Egypt, a background paper for the Egyptian Competitiveness Report 2005- 2006.

Easterly, W., and R. Levine, 2001, It is not Factor Accumulation: Stylized Facts and Growth Models, *World Bank Economic Review*, Vol. 15, No. 2.

Egyptian National Competitiveness Council (ENCC), 2006, The Egyptian Competitiveness Report, 2005 -2006, Cairo.

Lall, S. 2004, Assessing and Benchmarking Industrial Performance: The UNIDO Scoreboard, UNIDO/DTI Competitiveness Conference, South Africa, June.

Lall, S., and M Albaladejo, 2004, China's Competitive Performance: A Threat to East Asian Manufactured Exports?, *World Development*, Vol. 32, No. 9.

United Nations Commodity Trade Statistics Database (UN comtrade) <<http://comtrade.un.org>>

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) website.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Industrial Development Report, 2002- 2003, Geneva.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), UNIDO Industrial Demand and Supply Balance Database (IDBD) <<http://unido.org/index.php?id=03473>>

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 2004, Industrial Development Report, Vinnena.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 2004, Industrial Development Report: Competing Through Innovating and Learning, Vinnena.

United Nations, International Standard Industrial Classification (ISIC), Revision 2, New York.

Upadhyaya, S., 2008, Statistical Indicators of Industrial Performance, Workshop on Manufacturing Statistics, Lima, Peru.

The World Bank (a), World Development Indicator, (WDI) website.

The World Bank (b), Doing Business website.

World Economic Forum (WEF), 2007, Arab World Competitiveness Report 2007: Sustaining the Growth Moment, Geneva.

World Economic Forum, 2008, World Competitiveness Report 2008- 2009, Geneva.